د. جمال زهران استاذ العلوم السياسية وعضو مجلس الشعب لـ« الغد »:

أطالب بإحالة الحكومة بأكملها للنائب العام

د. جمال زهران استاذ العلوم السياسية وعضو مجلس الشعب أكد على انه يبذل جهده لكشف عورة الحكومة وفضح سلوكها واستبدادها، لأن المسئولين يعلمون أنهم فوق المساءلة فـفرطوا فى المال العام وفى شرف الدولة ولهذا يطالب بمحاكمة المسئولين على تزوير الانتخابات وفساد الحياة السياسية بتحويل الحكومة بكاملها إلى النائب ا لعام لأنها أجرمت فى حق مصر..

ووصفها بحكومة البذخ والسفه حيث أضاعت أكثر من تريليون جنيه على الدولة وحذر من مصر بحيرة من الدماء قد يذهب فيها آلاف الضحايا اذا وقف الشعب ضد مزورى الانتخابات وإرادة الشعب..بعد أن اصبح أكبر ثلاثة رجال اعمال يتحكموا فى موازنة مصر كلها فى حماية اغلبية ميكانيكية تضفى الشرعية على برلمان تتحكم فى حكومة الحزب الوطنى.

■■ تقدمت مؤخراً بقانون محاكمة الوزراء ورئيس الجمهورية كيف وأنت تعلم أن الاغلبية ستقاوم صدور هذا القانون؟

■ قدمته لأنى امارس عملى البرلمانى واعرف إنه ليس بالضرورة الموافقة عليه لإنه ضد رغبة الاغلبية، ولكنى أبذل الجهد لكشف عورة الحكومة، وفضح سلوكها واستبدادها وهذا القانون إسمه«إتهام ومحاكمة القيادات التنفيذية العليا فى الدولة» ويشمل تمكين الاتهام ابتداء من نائب الوزير، والوزير، مروراً بنواب رئيس الوزراء فرئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية فرئيس الجمهورية، وقد أحضرت هذا القانون من دولة«اليمن» وأعدت صياغته بما يتفق مع القوانين المصرية حيث يعمل به فى اليمن منذ ١٩٩٦ ولماذا نجعل شئ من القداسة على منصب الرئيس أو شخصه مع أن الدستور ذاته ينص على محاكمته عند الخيانة العظمى إذا فرط فى أرض أو سلم فى حرب، أو التفريط فى موارد الدولة، وعند الرشوة أو الاختلاس أو عند تزوير ارادة الشعب.. ولكن لا يوجد قانون لتنظيم المحاكمة إذن يوجد فراغ تشريعى وأنا أحاول سد هذا الفراغ..ولا نريد محاكمة رئيس الجمهورية طالما إنه رجل صالح لكن لا نستبعد وجود قانون ينظم محاكمته فى حالة خروجه عن الدستور..

■■ قانون العقوبات العام ألا يكفى لمعاقبة أى مسئول فى مصر إذا تمت إدانته؟

■ أنا قدمت هذا المشروع لسد الفراغ التشريعى والدستورى أو ملاحقة الفساد المستشرى فى مؤسسات الدولة فلابد من محاكمة المسئولين فى مصر عن عدم نزاهة العملية الانتخابية وفسادها وتزويرها وقد لفت نظر الرأى العام لأهمية وجود هذا القانون.. لأن قانون العقوبات العام لا يكفى لإنه لم يحاكم وزير ارتكب جرائم اثناء وجوده فى الوزارة، وكل من تم محاكمته بعد أن ترك المنصب مثل د. محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان السابق مع إنه كرم عند خروجه من الوزارة بوسام الجمهورية وكثيرون غيره كرموا مع أنهم غارقون فى الفساد إذن لابد من محاكمتهم وقت ادانتهم وهم يتولون المسئولية وليس بعد خروجهم من مناصبهم، وهذا القانون يكرس فكرة الردع فالمسئولين بالدولة يرتدعوا و يهتموا أكثر ويحرصوا على المال العام.. ولكن الآن لا يتهموا وإقسموا بالبلادة السياسية لأنهم يعرضون أنهم فوق الحساب ففرطوا فى المال العام وفى شرق الدولة، وباعوا شركات القطاع العام بأبخس الأثمان ولم يحاسبهم أحد وإلا فمن حاسب د. عاطف عبيد أو من حاسب محمود محى الدين، وزير الاستثمار على بيع صفقة «عمر أفندى» وهناك رموز فى الدولة لابد من محاسبتها..

فمثلاً الوزير السابق مختار خطاب بعدما خرج من الوزارة قال«أنا كنت أجبر على بيع الصفقات!!» ود. ميرفت التلاوى وزيرة التأمينات الاسبق قالت«أن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق كان يستبعد مندوب التأمينات فى عهدها حتى يمرر البيع للشركات بسهولة» وهذا لو كان د. عبيد يعرف إنه فيه قانون يحاكمه كان يرتدع، فهذا القانون سيسد الفراغ التشريعى ويقلل من الجرائم الكبرى ويحقق مصلحة للدولة.

■■ والأجهزة الرقابية المتعددة لا تستطيع محاكمة الوزراء والمسئولين التنفيذيين الكبار؟

■ الأجهزة الرقابية عاجزة عن محاكمة الوزراء وهذا قالته نائبة رئيس النيابة الإدارية على الهواء مباشرة فى لقاءها معى لبرنامج تليفزيونى وهو أن الوزراء بعضهم يرتكب جرائم فظيعة جداً فى المال العام ونحن عاجزون عن الوصول لمحاكمتهم مع أنهم لا يتسترون على حجم الجرائم التى ترتكب باسم الوزارة ويدفع ثمنها موظفون صغار وهذه الجرائم تتجاوز مليارات الجنيهات..

■■ فأين تذهب تقارير الاجهزة الرقابية؟

■ الأجهزة الرقابية لدينا لا حصر لها وأقواها الجهاز المركزى للمحاسبات، وللأسف ينتهى دوره بتقديم التقارير والمخالفات مع أن القانون يسمح له بإحالة المخالفات الجسيمة للنائب العام، ولكن الجهاز مقصر فى استخدام حقه لإنه يحيل مخالفات صغار الموظفون للنيابة العامة أما ما يتعلق بالجرائم الكبرى وتجاوزات وزراء الحكومة لا تحول للنائب العام..

■■ وأين دور الرقابة التشريعية هنا؟

■طالبت فى جلسة إحالة الحكومة بكاملها إلى النائب العام لأنها اجرمت، والحساب الختامى يثبت ذلك فى صدر تقريره لنا..واسميناها زفة المستشار«جودت الملط» لأن الرجل يقول كلمته وفى النهاية الاغلبية تملك إضفاء الشرعية على الحساب الختامى بما فيه من جرائم، ويخرج المستشار «الملط» ورجاله خلفه بوجوه مكفهرة ويأس واحباط من هذه الاغلبية الميكانيكية فى البرلمان فتلك الاغلبية توافق وترفض بناء على التوجيهات وتضف مشروعية على الاخطاء والفساد لأنها تحميه ولا تمكن المعارضة من ممارسة عملها، فالبرلمان يعانى من خلل شديد فى اداء دوره الرقابى تجاه أجهزة الدولة المليئة بالفساد..

■■ ولهذا الحكومة لا تخشى البرلمان لأنها تعلم إنه لا يستطيع مساءلتها أو سحب الثقة منها؟

■ فى ظل قواعد العبة السياسية الحالية السياسية بتهميش وتقزيم كل الأحزاب والقوى السياسية الاخرى لا يمكن سحب الثقة منها، وبالتالى الحكومة مستمرة فى عنجهيتها وجبروتها وتسلطها وسيطرتها على البرلمان بالرشاوى السياسية فقد قدمت مبالغ مالية فنواب الحزب الوطنى دون غيرهم بداية من عام ٢٠٠٦ التى اعطت فيه ١٠٠ ألف جنيه لكل نائب وفى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ رفعت الرشوة الى«٢٥٠» ألف جنيه ووصل اجمالى هذه الرشوة الى مليار جنيه تحملته الميزانية التى تعانى من نقص شديدولنا لا تخضع لأى نوع من انواع الرقابة.. فالحكومة تمارس تمييزاً شديداً ضد الشعب فالذى انتخب نواب الحزب الوطنى اعطت لنوابه هذه المبالغ التى من المفترض أن تصرف على الدائرة إذا قام النائب بذلك!! والدائرة التى أيدت المستقلين أو المعارضة تعاقبه الحكومة ولا تصرف لدائرته جنيه واحد، وهذا ضد الدستور والشرعية السياسية.

■■ وماذا عن رشاوى الوظائف الحكومية لنواب الحزب الوطنى؟

■ هذه رشاوى أخرى تقدمها الحكومة لنواب الحزب الوطنى بالمخالفة للدستور ولقانون مجلس الشعب المادة«٢٨» واللائحة الداخلية المادة«٢٧٢، ٢٧٣».

فقد تم تعيين عشرة نواب فى وزارة البترول ود. عاطف عبيد فى المصرف العربى المتحد ويحصل على ٥ مليون دولار ود. عبد الأحد جمال الدين تم تعيينه فى المصرف المتحد ويحصل على أكثر من مائة ألف جنيه، ورضا وهدان فى شركة الاتحاد العربى الخمسين ألف جنيه وكان نائب رئيس هيئة السكة الحديد بالمخالفة للدستور، ووزير الاستثمار عين«٤» نواب مستشارين فى الوزارة ويتقاضوا آلاف الجنيهات ود. هانى سيف النصر عين فى بنك مصر بعد تعيينه فى مجلس الشورى، فلابد من إسقاط العضوية عن هؤلاء النواب وفصلهم من هذه الوظائف ورد جميع الاموال التى تقاضوها، ولكنهم فوق المساءلة والمحاسبة وأنهم اعضاء فى الحزب الوطنى.

■■ ولكن د. مفيد شهاب قال« أن الحكومة كانت لا تعلم عندما عينت د. ابراهيم سليمان فى شركة البترول إنه مخالف للدستور؟

■ د. شهاب يدافع عن الحكومة فى جميع الأحوال وفى كل وقت وحين، وهو قال هذا أمام مجلس الشورى ولكننى عندما أحررت على تنفيذ القانون قال فى نوفمبر ٢٠٠٩ أن الحكومة ملتزمة بما تستقر عليه الجمعية العمومية للفتوى والتشريع واستقرت على فصل د. محمد ابراهيم سليمان وعادت الأموال التى حصل عليها وساتقال والآن أطالب بالمثل على النواب الثلاثة والعشرون الباقين ولكن توجد محاولة«طرمخة» على هؤلاء النواب..

■■ هل النظام تخلى عن د. محمد ابراهيم سليمان عندما وافق على تحويله للمحاكمة؟

■ اعتقد وأصبح كبش فداء لإنه كان أكثر الناس استفزازاً للرأى العام فالحكومة تخلت عنه ويتم التحقيق معه فيما إنهم به من فساد فى توزيع الاراضى وغيره وكنت من ضمن الـ٤٧ نائب الذين تقدموا بشكوى ضده للنائب العام.

■■ بعد تمديد العمل بقانون الطوارئ هل أصبحت الطوارئ أبدية؟

■ النظام الحاكم يخاف أن يعيش بعيداً عنه ولهذا يوهم الشعب أنه لو ألغيت حالة الطوارئ ستعم الفوضى فى البلاد، ولن يتحمل مسئولية الفوضى.. وتحت الطوارئ يتم تزوير الانتخابات وافساد الحياة السياسية، واعتقال السياسيون، وإضعاف الأحزاب بعزلها عن الجماهير والطوارئ تمثل حاجز نفس للشعب يعدم المشاركة فى الحياة السياسية..وأيضاً قانون الارهاب الذى سيحل محل قانون الطوارئ مرفوض ولو تم الموافقة عليه النظام سيكون مفضوح أمام الرأى العام فى الداخل والخارج فالحزب الوطنى لا يستطيع حكم مصر بدون الطوارئ ومن ولد على أرض مصر منذ ١٤ أكتوبر ١٩٨١ لم يعرف درجة الحرية ولا يعرف إلا أن رئيس الدولة حسنى مبارك ومعه الطوارئ والحزب الوطنى ولا يعرف أن يحصل على أية مزايا إلا بالدخول عضوا فى الحزب الوطنى، فالحكومة كاذبة ووجهها مكشوف وفقدت مصداقيتها بتحديد هذا القانون..

■■ اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل دون مرورها على مجلس الشعب أصبح أمر واقع؟

■أنا أول من فجر هذه القضية تحت القبة فى شهر يونيه ٢٠٠٦ وإتهمت وزير البترول بعقد اتفاقيات بالمخالفة للدستور الذى ينص على أن الإتفاقيات لابد من موافقة مجلس الشعب عليها..وهو عقد اتفاق لتصدير الغاز لإسرائيل دون عرض الاتفاقية على مجلس الشعب، ولم تصدر غاز لإسرائيل فأجبرناها على الاعتراف واتهمناها أنها تدعم الكيان الصهيونى فأعترفت أنها صدرت الغاز لإسرائيل وعدلت الاتفاقية معها.. فالحكومة تخاف من المكاشفة لأنها تعلم أنها تفعل الجرائم ولهذا تحاول أن تخفى على الشعب.. فاستمرار الحزب الوطنى فى الحكم بهذه القواعد إضرارا للحياة السياسية وتكريس الاستبداد..

■■ لماذا اتهمت الحكومة بالبذخ والسفه؟

■ السفه الحكومى له مظاهر كثيرة منها علاج الوزراء القادرين على نفقة الدولة وصرف بدلات سفر ضخمة جداً فى مقدمة هؤلاء الوزراء وزير الصحة ووزير المالية وبعض السياسيون الكبار، وكان مال الشعب مباح ويصرفوا من المال العام ببذخ وسفه شديد بالعلاج على نفقة الدولة الذى تم التفريط فيه لبعض النواب دون محاسبة أو مراقبة، ثم وزعوا اراضى على بعض نواب ومنهم نائب يتقدم بأوراق لتقنين وسيطرة ابنه على «٤٥٠٠» فدان ولدى ما يثبت ذلك بل أيضاً نائب اخر حاصل على اراضى فى العياط يتم تسويقها للكويتيين وذلك بالإعلانات فهل يوجد سفه وبذخ أكثر من ذلك؟

■■ من أين يأتى د. يوسف بطرس غالى بهذه القوة التى تجعله يفعل ما يريد ضد إرادة الشعب ومصالحه؟

■ د. بطرس غالى بحكم منصبه فهو مسئول عن ضبط ميزانية الدولة، ولا يوجد وزير مالية محبوب من الشعب لكن يوجد وزير ياول التقرب من الشعب بتصرفاته الهادئة حتى تتقبل فى قراراته، لكن د. بطرس غالى متغطرس جداً متعالى على الشعب

يشعر أنه مدعوم من الخارج، صندوق النقد الدولى قبل الداخل فينفذ روشتة البنك الدولى وصندوق النقد الدولي، وأخرها قانون التأمينات الاجتماعية الذى لو نفذ سيكون جريمة فى حق مصر والأرجح إنه سيتم تمريره بالاغلبية بحجة التخفيف من مديونية الميزانية بـ«٤٥٠» مليار جنيه، وهذا الشخص له وزنه وقيمته فى النظام السياسى المصرى واستطاع أن يلعب بالجميع ويرضى رجال الاعمال فى حياة سياسية غير نظيفة لأن فيه تداخل بين العام والخاص وهو يستفيد من هذا الواقع فمثلاً عندما يستثمر«أحمد عز» الذى يسيطر على لجنة الخطة والموازنة لتمرير ميزانيته وحسابه الختامى وهذا أهم ما يحتاجه أى وزير مالية من البرلمان..

■■ دائماً يثار حول الموازنة العامة كثيراً من الجدل واللغط؟

■ بالفعل وهذا قاله د. «جودت الملط» أنا اراجع ميزانية غير التى أوافق عليها فى مجلس الشعب كأنى اراجع شيئاً مختلفاً ومعنى هذا إنه يوجد عبث فى الميزانية، ويتم التلاعب فى أكثر من ٩٠٪ من بنودها.. ووزير المالية يتلاعب بمال الشعب وارادة الشعب ولهذا فهو محبوب من رجال الاعمال ولكنه مكروه من فئات الشعب لإنه جعل الضرائب ٢٠٪ على السجائر و المعسل والاسمنت وهذه الاشياء تمس الشعبة أو الشركات لن تضار ويرفض العمل بالضرائب التصاعدى التى تزيد ١٠٪ كل سنة حتى تصل الى ٧٠٪ أو يفرض ضرائب على البورصة أو يعيد تثمين الاراضى مثل أرض«السلمانية» التى حصلوا عليها بخمسون جنيه للفدان ويباع حالياً بـ٢ مليون جنيه أليست هذه أموال الشعب وقد جمعت كل الأراضى التى بيعت بأبخس الاثمان ووصلت إلى ما يعادل«تريليون» جنيه لأنها بيعت زراعية ثم اصبحت منتجعات.. وللأسف يوجد تواطأ فى الدولة ووزير المالية يكرس هذا التواطأ..رغم إنه قد يكون من الوزراء الذين اضافوا لوزارة المالية على المستوى الفنى والتقنى وفيه ناس تشهد له بهذا لكن المضمون ضد الشعب..

■■ العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من يحاسب من؟

■ طبقاً للدستور السلطة التشريعية هى التى تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية لكن الواقع الحالى يؤكد أن الحكومة هى التى تدير البرلمان وهى التى تتحكم فيه وتحدد ما الذى يناقشه وما الذى لا يناقشه والمجلس ينصاع لها..

■■ كيف ترى الانتخابات القادمة فى ظل عدم الاشراف القضائى؟

■ سيتم تزوير ارادة الشعب بشكل فاضح ومصر ستكون اضحوكة على مستوى العالم وسيأتى برلمان مهلهل و ضعيف وديكورى..وقد تحدث مقاومة من الشعب ضد المزورين وربما تشهد مصر بحيرة من الدماء يذهب فيها آلاف الضحايا واحذر نظام الحكم فى مغبة دعم خيار التزوير بعد الغاء الإشراف القضائى لأن نتائجه ستكون وخيمة على مصر..

■■ هل توافق على وجود رقابة دولية على الانتخابات؟

■ أوافق وهذه مطالب الكثير من الجمعيات والسياسيون والبعض يخشى من وجود رقابة ويتحجج باستحضار الوطنية مع انهم مقدمين فروض الولاء والطاعة لأمريكا وإسرائيل ولكل العالم ومقدم هذا فى السياسة الخارجية وأهملوا الدوائر الأصلية كأفريقيا والعرب، ولهذا نعانى ومع أن مصر تشارك فى عمليات الرقابة على الانتخابات فى دول اخرى وترفض الرقابة الدولية على انتخاباتها، وأن رئيس الجمهورية قال «الانتخابات القادمة ستكون نزيهة»..فأطالب بالاشراف الدولى من الأمم المتحدة والجامعة العربية لأنى غير آمن ولا أصدق أى عبارات بدون ضمانات.. ورئيس الدولة ينمى انتخابات نزيهة ولكنه لا يكون موجود وقت الانتخابات.

ونحن نرى اللعب والتزوير ونقود المخدرات وغسيل الاموال ومافيا اراضى الدولة التى تتفق بالمليارات على مستوى الجمهورية ونقول للرئيس مبارك إن قوى الفساد وتجتمع ضد الانتخابات السليمة ولابد أن تأتى بضمانات..

■■ فما هى الضمانات وقد وعد الرئيس بها وتوجد لجنة عليا للانتخابات؟

■ الضمانات إشراف قضائى أو دولى وجداول انتخابية سليمة لأن الجداول الحالية خاسرة، واللجنة العليا للانتخابات مجرد منظر.. فلابد أن المرشح يقدم أوراقه فى لجنة مستقلة بعيدة عن الأمن، والأمن يصبح حارس للانتخابات..أو أن يشرف الجيش على الانتخابات لأن الجيش دوره أن يحمى الدستور، والدستور ينص على تداول السلطة وتعدد الأحزاب، والجيش ليس له مصلحة فى من يحكم وهو فوق لجميع وليس من مصلحته أن يزور فتريد أن تستنشق رحيق الحرية وهواء الديمقراطية..

■■ لجنة السياسات تقود الحكومة أم أنها مجرد لجنة فى الحزب الوطنى؟

■ أرى أن لجنة السياسات هى التى تحكم مصر ووسائل الاعلام الحكومية هى التى تكرس ذلك، وهذا خلل فى العملية السياسية ومع احترامى للسيد«جمال مبارك» فهذه لجنة عملت خصيصاً لنجل رئيس الجمهورية، والمفترض أن الحكومة حكومة الدولة وليست حكومة الحزب، ويجب أن تنفصل عن الحزب ويصبح مطبخاً غير مباشر للحكومة، وليس كل ما يفكر فيه الحزب قابل للتطبيق، ويجب أن تترك حرية لحركة الحكومة، ولكن الحزب يكبس على نفس الحكومة ويقيد حركتها ويشلها ولابد من وجود مسافات فالذى يعين الحكومة هو رئيس الدولة وليس رئيس الحزب ولهذا يجب الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب لاستقلالية المؤسسات ولكن تم دمج الحكومة فى الحزب الوطنى وهذه جريمة سياسية كبرى، ورأينا فى أحد المؤتمرات أن رئيس لجنة السياسات برأس

■■ دور المهندس أحمد عز تحت قبة مجلس الشعب؟

■ يوجد خلط فى الادوار فالحزب الوطنى عين د. عبد الاحد جمال الدين زعيم الاغلبية والمتحدث الرسمى لها.. لكن الواقع يقول أن«أحمد عز» هو الممثل غير الرسمى للأغلبية فهو الذى يديرهم ويوجههم، وينظمهم ويعبأهم ويعد المطبخ والاعضاء فقط يحافظوا على شكل زعيم الاغلبية بإعتباره من الحرس القديم ولكنهم لا يستمعوا لكلامه..فأما منا فى الصورة الحزب الوطنى هو«أحمد عز» لدرجة أن د. زكريا عزمى فى إحدى الجلسات جرم الخصخصة وإنضم لفكر المعارضة وقال هؤلاء حرامية ولصوص وأنا احتمى بالحصانة فوقف«أحمد عز» وقال الخصخصة زى الفل ولو فيه اخطاء فهذا طبيعى وعادى ودافع عن رأس المال..

■■ هل تداخل المال والسلطة..فما نتيجته؟

■ هذه جريمة فالمعارضة لا تشارك فى المناصب القيادية الـ٧٩ داخل البرلما.. وليس من المعقول أن أكبر ثلاثة رجال اعمال

فى مصر يتحكموا فى أهم ثلاثة لجان فى البرلمان «محمد ابو العينين» رئيس لجنة الصناعة والطاقة وطارق طلعت مصطفى رئيس لجنة الاسكان والتعمير، وأحمد عز رئيس لجنة الخطة والموازنة فيتحكموا فى موازنة مصر كلها وأصبحنا نعيش فى مجتمع النصف فى المائة الذى قيل عنه قبل الثورة فكيف أحمد عز يدير أعماله بنفسه ويعمل خطة الدولة ويتحكم فى الضرائب ويرفض الضرائب التصاعدية لإنه سيضر بها ويعتمد الحساب الختامى للدولة كرئيس للجنة الخطة والموازنة فالشبهات السياسية قائمة والحكومة خاطئة وذلك ينطبق على«أبو العينين» و«طارق طلعت مصطفى» لأن المعلومة الاقتصادية لها ثمنها وهم يعرفون مسبقاً كل المعلومات فهذه حكومة رجال الاعمال الذين سيطروا على السياسة فانتجوا فقرا للشعب وتركيزا للثروة والسلطة والسياسة لرجال الاعمال ثم يديروا الانتخابات وهم ضد التداول السلمى للسلطة لإنه ضد مصالحهم وإذا استمر الحال هكذا ستصل مصر إلى انفجار حتمى لا محال عنه

■■ ماذا عن واقعة التحرش بك داخل المجلس؟

■ بدأ التحرش معى من جانب اعضاء الأغلبية منذ إثارتنا لقضية بيع«عمر أفندى» فجاء النائب «بدر القاضى» وجذبنى من جاكت البدلة أنا«وسعد عبود» وحاول استفزاز فقدمنا مذكرة بذلك ضد هذه الفتونه..وتدخل أ. كمال الشاذلى ود. زكريا عزمى وماهر الدربى وأنضم أحمد عز فى الأخر وشكلوا لجنة حكماء وطلبوا منى أنا وسعد عبود أن نتنازل بعد أن يعتذر «بدر القاضى» ورفضنا نتيجة الضغوط على مبدأ الاعتذار ولكن بشروط أن يعتذر لنا فى القاعة وأن يجلس جانبنا والاعتذار يكون فى الجلسة الصباحية حتى يتم نقلها على الهواء وتم ذلك بالفعل.. وواقعة اخرى من التحرش والعنف عندما كنت أتحدث مع وزير التعليم داخل لجنة التعليم فدخل النائب فؤاد اباظة وسبنى وشتمنى بألفاظ نابية قذرة وقدمت طلب إحاطة وتمت إدانته ولكنهم هذه المرة لم يسألوا عنى حتى ولو سبيل الاعتذار..

■■ مع هذه التحرشات الإانك وقفت بجانب النائب مصطفى السلاب ضد محافظ القاهرة؟

■ أن ما حدث مع السلاب حدث معى شخصياً فقد استهدفنى محافظ القليوبية فوقفت واظهرت أنى ضد ما حدث فى محافظ القاهرة كاستهداف شخصى وقد أيدت السلاب وقلت لنواب الحزب الوطنى أنتم تكيلوا بمكيالين فما حدث مع السلاب حدث معى ومع إخواتى ولم تساندونى..

فقاموا علي وهماجمونى وكان رئيس اللجنة عبد العزيز مصطفى ولم يتدخل ويهدأهم ونائب يشدنى وأخر يدفعنى ولحت خمسة نواب تقدمت ضدهم بمذكرة ولم يسأل احدا عنى.

■■ عقوبة اللوم هل تكفى ضد نائب الرصاص؟

■ عقوبته التى يستحقها هى إسقاط عضويته لأنها ليست المرة الأولى، فله واقعة اخرى اثناء الاعتداء الاسرائيلى على غزة اتهم المعارضة السياسية بالخيانة والعمالة وانها تعمل ضد مصر ولم يعاقب والذى تمت معاقبته هو الذى تأثر بهذه الاتهامات النائب «أشرف بدر الدين» وأراد أن يقذفه بالحذاء ولكنه لم يفعل لمجرد رفعة الحذاء عوقب بالحرمان دور انعقاد كامل وهذه المرة طالب النائب بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وايضاً النائب عمرهريدى عندما أخطأ فى حق علاء عبد المنعم لم يعاقب فشجعنا علاء على الرد أخذا بالحق فكانت النتيجة أن علاء رد عليه«شديد القسوة» فتم تحويله للتحقيق فقلنا لابد أن يحول هريدى أيضاً للتحقيق فتم التصالح.. ويكفى إتهام «أحمد عز» لـ«سعد عبود» إنه لا يفهم ١١ مرة ويقول له للمرة الحادية عشر أكررها إنك لا تفهم.. وحرم «عبود» بقدرة الأغلبية وسطوتها من الكلام بل طرد من الجلسة وهذا يعنى استبداد الأغلبية لأنها تعمل لحسابها وهذه جريمة دستورية.

■■ وأين د. أحمد فتحى سرور من هذا الجبروت والتعنت؟

■ قلت للاستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور إننا نحتمى بك لإننا الاضعف فى مواجهة الاغلبية وعليك حمايتنا مع حراسة الدستور فقال هذا حقك وما تقوله صحيح ولكن الواقع لا يمكننى من ذلك.

■■ وما الذى جعل لغة البرلمان بذيئة ومسفه وهابطة؟

■ طغيان الاغلبية لأنها تشعر أن الرأى العام لا يحاسبها وأن صندوق الانتخابات يتم التلاعب فيه وهذا حدث بعد تعديلات الدستور فى ٢٠٠٧ والغاء الاشراف القضائى على الانتخابات فتحولت الاغلبية إلى المنهجية والطغيان الشديد وممارسة العنف ضد نواب الاقلية بطريقة سافرة جدا لم نشهدها المجلس من قبل لأن التزوير هو المنهج القادم ولهذا لا ينتبهوا لسلوكهم فهبطت اللغة وأصبحت لغة عنف وبذاءة وسخرية..

ممدوح دسوقي

أكبر ثلاثة رجال يتحكمون فى موازنة مصر كلها

النظام تخلي عن إبراهيم سليمان لأنه استفز للرأى العام

كلمات ساخنة

بقلم:
محمد طرابيه

اضافة حقيقية وفوز مستحق

انتابتنى حالة من السعادة الغامرة بفوز المهندس موسى مصطفى موسى رئيس حزب الغد بمقعد الفئات عن دائرة جنوب الجيزة فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى التى جرت مؤخرا.

وترجع أسباب سعادتى بهذا الفوز المستحق لعدة عوامل تأتى فى مقدمتها شخصية المهندس موسى التى تجبر كل من يتعامل معه أو يعرفه عن قرب على احترامه وتقديره.. ويضاف إلى ذلك ما أعرفه عن المهندس موسى من أنه لم يرشح نفسه فى الانتخابات أوالفوز بالمقعد بحثا عن «شو» إعلامى أو وجاهة اجتماعية و«برستيج» سياسى فهو أبعد ما يكون عن ذلك.

وقد أعجبنى المهندس موسى مصطفى موسى رئيس حزب الغد خلال حملته الانتخابية أنه اعتمد على برنامج متميز يقوم على فكر واستراتيجيات واقعية وعملية لأبناء دائرته الانتخابية وهو الأمر الذى لا يتوافر فى برامج الكثير من المرشحين فى كل الانتخابات المصرية.

كما أعجبنى الشعار الذى اختاره رئيس حزب الغد لحملته الانتخابية وهو «لا للهجرة.. الخير فى بلدنا» وهو الشعار الذى يكشف عن مدى حبه لهذا البلد واخلاصه لها ويوضح أنه يعتمد فى برنامجه وسياساته على المعارضة الوطنية التى تستهدف الصالح العام بعيدا عن الشعارات الجوفاء والتصريحات الحنجورية التى اعتاد عليها معظم المعارضين فى مصر خلال السنوات الماضية.

واعتقد أن برنامجه الطموح لمكافحة غول البطالة فى مصر كان له مفعول السحر فى نفوس ابناء الدائرة خاصة أن المشروع واقعى وقابل للتنفيذ وليس من قبيل المزايدة الانتخابية.

وبحكم عملى كمحرر برلمانى منذ سنوات وحتى الآن أقول وعن تجربة أننا فى حاجة ماسة إلى أمثال المهندس موسى مصطفى موسى فى حياتنا البرلمانية بما يمتلكه من فكر وطنى ورؤية ثاقبة فى مختلف القضايا وآراء مستنيرة نابعة من حس وطنى صادق لا تحركه أهواء شخصية ولا أجندات خارجية.. وأعتقد أن المهندس موسى سيكون إضافة حقيقية لمجلس الشورى الذى يلقب بمجلس الحكماء والذى شهد أداؤه تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية وينتظر أن يكون له دور أكبر فى الأعوام القادمة.

خسرنا ٨٠٠ مليار دولار بسبب هروب علمائنا للخارج

تقدم النائب محسن راضى عضو بمجلس الشعب باستجواب لوزير التعليم العالي حول الأوضاع المتردية للبحث العلمي في مصر الذي أصبح يعاني من وطأة الإهمال في ظل حكومة لا زالت تنظر أسفل قدميها ولا تقدر قيمة البحث العلمي ولا تعرف قيمة العلماء فتخصص له ميزانية لا تعدو ٠٫٢٪ من دخلها القومي.

وأضاف النائب: هذا فضلاً عن عدم توافر المعامل المجهزة حديثا بما يلائم تطور البحث العلمي حيث أن الأجهزة الموجودة التي كنا نعمل بها منذ عشر سنوات ما زالت كما هي دون تطوير هذا غير الروتين والأفكار الجامدة التي ترفض التغيير أو التحديث الأمر الذي نتج عنه هروب ملايين العلماء إلى الخارج بحثاً عن واقع أفضل للبحث العلمي وأملا في الحصول على فرصتهم وتحقيق طموحهم مما أدى إلى خسارة مصر نحو ٨٠٠ مليار دولار في الخمسين سنة الأخيرة بسبب هذا النزيف المستمر في عقول علمائنا والأمر الأكثر خطورة أن هذه الأوضاع المؤسفة للبحث العلمي قد انعكست بشكل واضح على عدد براءات الاختراع التي تتقدم سنوياً التي بلغ عددها ٩٠ براءة اختراع فقط مقدمة في سنتين والأدهى أن نسبة تنفيذها لا تتعدى ٧٪ والباقي حبيس الأدراج.

وكان المركز القومي للبحوث قد رصد ميزانية قدرها ٥٠ مليون دولار لإنقاذ البحث العلمي في مصر، ولكنها أنفقت على إنشاء معامل ولكن دون جدوى الوضع الذي يعبر عن أزمة حقيقية يعيشها البحث العلمي في مصر الذي أصبح يدق ناقوس الخطر فى ظل غياب خطة قومية تساعد على انتشار البحث العلمي وتطبيقه.